



دور التقنيات الرقمية
في التنمية الشاملة والمستدامة:
نموذج الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات



إعداد:

حنين يحيى | محمد رشوان | الدكتور عصام كريمي



قطاع العلوم والبيئة



دور التقنيات الرقمية
في التنمية الشاملة والمستدامة:
نموذج الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات

إعداد:

حنين يحيى | محمد رشوان | الدكتور عصام كريمي

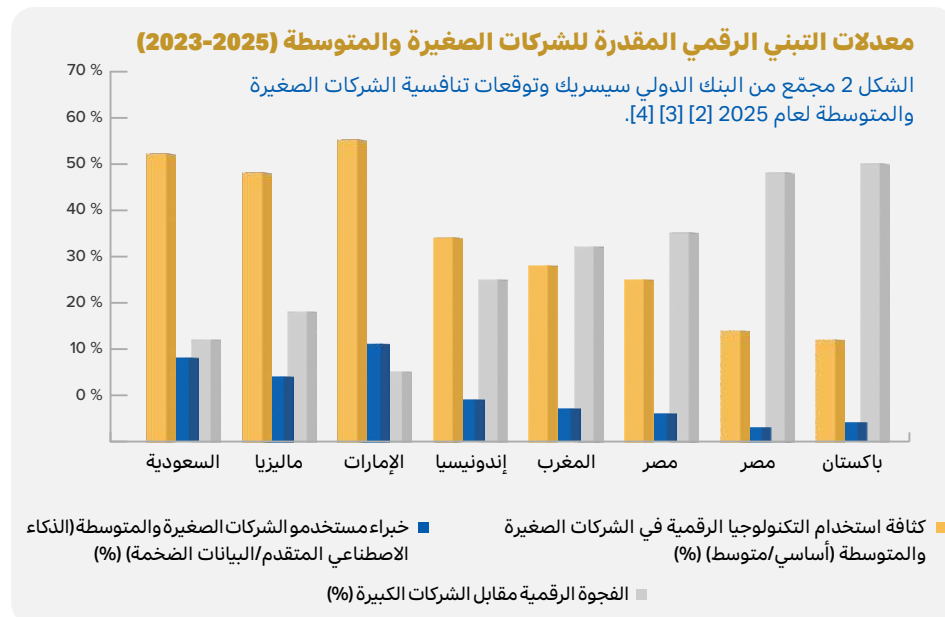


قطاع العلوم والبيئة

الشاملة. وركزت الدورة التدريبية على تعزيز الوعي وتباحث السبل التي من شأنها ضمان وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في الدول الأعضاء في الإيسيسكو إلى التكنولوجيا. وسلط المتحدثون من الأوساط الأكاديمية والشركات الناشئة وشركات الاستشارات والتعاونيات والجمعيات الضوء على الترابط بين الاستدامة والرقمنة والشمولية، وخلصت النقاشات المثمرة التي تخللت الدورة إلى إمكانية ضمان وصول التعاونيات إلى رأس المال والأسواق العالمية من خلال بيانات موثقة، مدمجة في بنية تحتية رقمية تمكينية يمكنها توزيع الفوائد بشكل أفضل وتقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

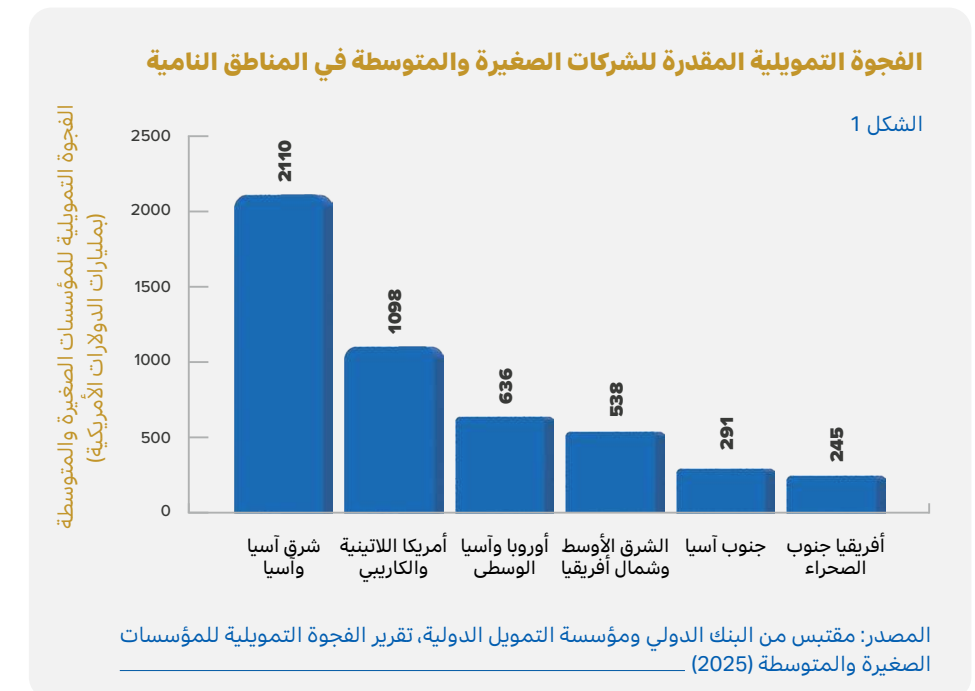
فضلا عن ذلك، تطرقت الدورة التدريبية للطابع غير الرسمي للتعاطي مع الامتثال لمعايير الاستدامة كأحد أكبر العوامل المساهمة في تجزئة سلاسل القيمة العالمية، على الرغم مما توفره الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات من بدائل قيمة للحكومات التي تسعى إلى دعم التوظيف الشامل. وفي هذا الصدد، كشفت الدورة عن مسار واضح لتحقيق امتثال الشركات الصغيرة والمتوسطة لمعايير الاستدامة من خلال حلول رقمية مخصصة، إذ أسفرت المناقشات التي دارت بين الخبراء خلال الدورة عن عدد من التوصيات مدعومة ببيانات محلية وعالمية تروم وضع توصيات قائمة على الأدلة للدول الأعضاء في الإيسيسكو.

واستنادًا إلى بيانات البنك الدولي وسيسريك وتوقعات تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2025 الصادرة عن مركز التجارة الدولية، يوضح الشكل 2 معدلات اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا الرقمية في مجموعة مختارة من الدول الأعضاء.



1. الخلفية والأساس المنطقي:

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات من الركائز المهمة للعديد من الاقتصادات في العالم الإسلامي، حيث تساهم في النمو الاقتصادي الشامل من خلال توفير فرص العمل وتنمية الموارد المحلية. أما على الصعيد العالمي، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 90 في المائة من إجمالي الشركات، وتوفر أكثر من 50 في المائة من فرص العمل (وفقًا لمنشورات البنك الدولي حول وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة) [1]. وبالرغم من الانتشار الأوسع لهذه الأنماط الاقتصادية في البلدان النامية، التي تمثل الدول الأعضاء في الإيسيسكو غالبيتها، لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان تواجه عددا من التحديات أبرزها محدودية الوصول إلى رأس المال المالي والتكنولوجي وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ويوضح الرسم البياني 1 الفجوة التمويلية المقدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النامية، مما يظهر التحديات المالية التي تواجهها هذه الشركات [1].

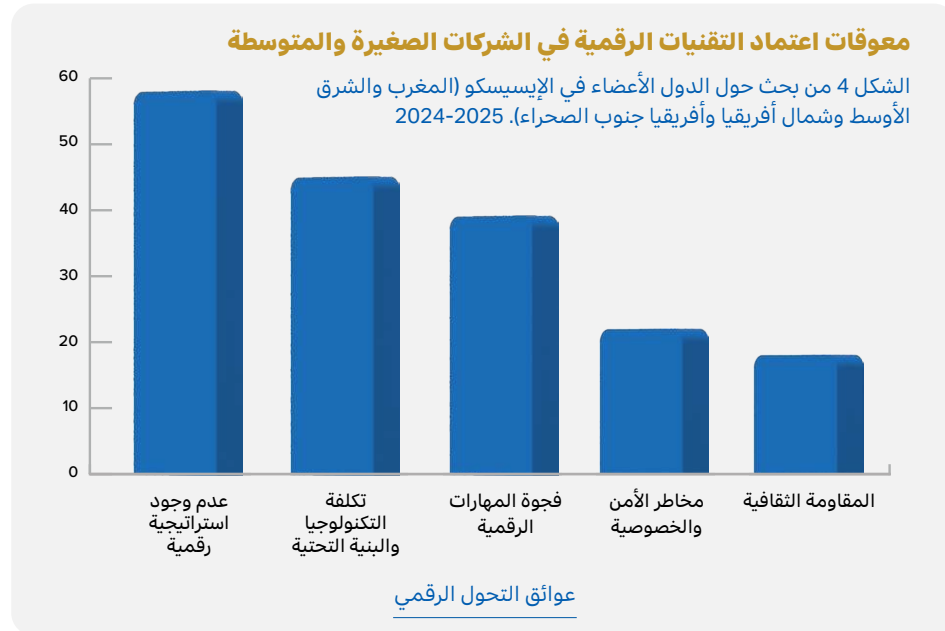


وإدراكا منها للدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات من المساهمة في التنمية الاقتصادية والحصول على فرص أفضل للوصول إلى الأسواق الدولية، نظمت الإيسيسكو دورة تدريبية مكثفة في 3 نوفمبر 2025 بهدف إدماج التكنولوجيا الرقمية في جهود تعزيز التنمية المستدامة

3. التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات

تعيق مجموعة من التحديات المعقدة نمو ومرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في الدول الأعضاء في الإيسيسكو، لاسيما تلك المتعلقة بالوصول المحدود إلى التمويل المبتكر ونقص المستخدمين الأوائل للتكنولوجيا التي تزيد بشكل طبيعي من مستويات اعتماد التكنولوجيا [9] [10].

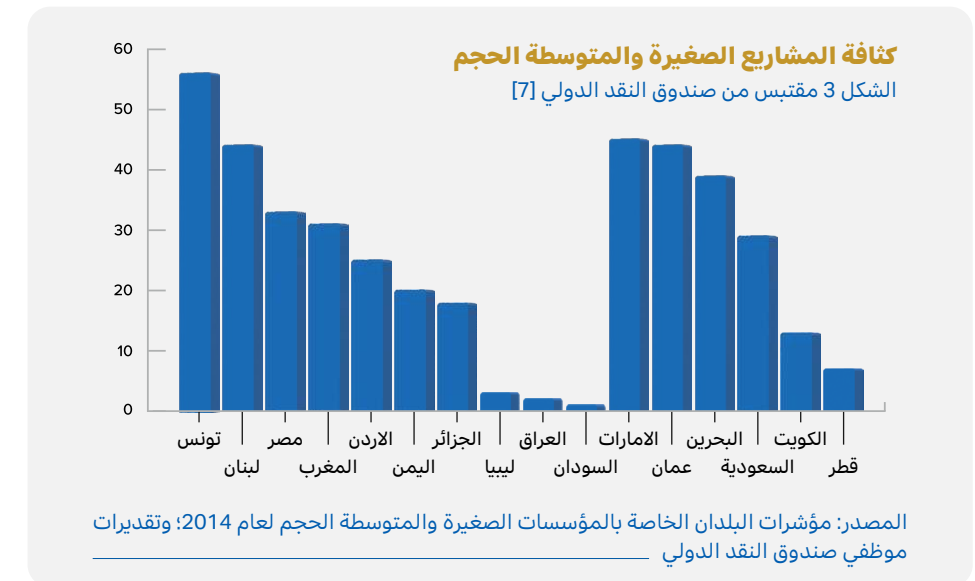
وأشار الخبراء إلى العراقيل الهيكلية والتشغيلية القائمة التي تحد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات على التوسع والتكيف، في ظل محدودية الوصول إلى التكنولوجيا منخفضة التكلفة والشاملة. ونتيجة لذلك، لا يستطيع العديد من هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين اعتماد أدوات رقمية مثل منصات التجارة الإلكترونية وأنظمة الامتثال لمعايير الاستدامة القائمة على البيانات بسبب حصري البنية التحتية الرقمية التي تميل إلى تفضيل الشركات الكبيرة، ما يقلل بدوره من قدرتها على الابتكار والمشاركة بفعالية في سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية. وتؤكد بيانات التقييم الحديثة، المعروضة في الشكل 4، هذا الاتجاه وتكشف عن ترتيب واضح للعوائق التي تحول دون اعتماد التكنولوجيا الرقمية في مختلف الدول الأعضاء، والتي تشمل الافتقار إلى الاستراتيجيات وارتفاع تكاليف البنية التحتية التي تؤثر على الفاعلين الصغار بشكل متفاوت [11] [12] [13].



2. بناء اقتصادات شاملة: مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات الدعامة الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل في معظم البلدان، لا سيما البلدان النامية. وتلعب هذه الشركات دوراً محورياً في تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية والمرونة الاجتماعية في الاقتصادات الوطنية والحفاظ على جاذبية الاقتصادات وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وسلاسل القيمة العالمية. كما أنها تشكل مصادر رئيسة للعمالة وخلق القيمة المحلية، مما يدفع عجلة عملية الإدماج ويشكل شريان الحياة للاقتصادات والمجتمعات المحلية [5].

فعلى سبيل المثال، تختلف مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في المنطقة العربية، حيث تتراوح بين 4 في المائة كحد أدنى و40 في المائة كحد أقصى، مع إمكانية كبيرة لتحقيق مزيد من النمو. ففي الإمارات العربية المتحدة وحدها، تشكل هذه الشركات أكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي [6]. ويُقدر عدد الشركات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة بأنها الشركات الرئيسية التي تشكل 80 - 90 في المائة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحوالي 97 في المائة في العالم العربي (مؤشرات البلدان الخاصة بالشركات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، 2014) مع كثافة أكبر للشركات الصغيرة جداً (شركة لكل 1000 شخص) [7]. وفي هذا الصدد، بلغت كثافة المشاريع الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في الأردن وتونس في عام 2011 حوالي 25 و56 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً لكل 1000 شخص على التوالي، منها 23 و55 مشروعاً صغيراً جداً (الشكل 3). بالإضافة إلى مساهمتها الاقتصادية، تزيد الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات من المرونة خلال فترات الركود الاقتصادي وتساهم في الاستقرار الاجتماعي في مناطق عملها [8].



5. دراسة النتائج

شدد الخبراء على الحاجة الماسة إلى إنشاء أنظمة بيانات وأطر تحقق قوية لتعزيز إدماج واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات، مؤكدين على ضرورة تحسين أساليب جمع البيانات ومعالجتها كأداة حاسمة لضمان عدم استبعاد هذه الجهات الفاعلة الصغيرة من الإحصاءات الرسمية وبرامج الدعم، ومن

شأن نظم المعلومات الوظيفية أن تمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات من إثبات أمثلها للمعايير التنظيمية والمالية الرئيسة للاستدامة، وبالتالي إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التمويل والمعايير وسلاسل القيمة. فضلاً عن ذلك، أكد الخبراء على ضرورة تعزيز التعاون بين منصات البيانات الوطنية لتنفيذ عمليات تحقق واسعة النطاق وذلك بهدف تحسين اندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في الاقتصاد.

وأكدت الدورة التدريبية المتقدمة على الحاجة إلى بنية تحتية رقمية قائمة على الإنسان، مشددة على أن التحول الرقمي يجب أن يتم وفقاً لمبادئ الإنصاف وسهولة الوصول والرفاهية البشرية. وأكد المتحدثون أن البنية التحتية الرقمية للخدمات الأساسية مثل الطاقة والتمويل والمياه التي لا تركز على الإنسان ستؤدي على الأرجح إلى تفاقم التفاوتات بدلاً من تخفيفها.

يشكل نقص الخدمات الرقمية الشاملة عاملاً حاسماً يعيق وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات إلى الأسواق، وانتشار التجارة الإلكترونية، والحصول على المنتجات المالية. لذلك، من الضروري أن تعتمد الاستراتيجيات الرقمية الوطنية نهجاً شاملاً ومنصفاً لكي تعود الرقمنة بالفائدة على جميع الفاعلين في الاقتصاد.

وشملت القيود التنظيمية والإدارية المشار إليها إجراءات التسجيل المعقدة وأنظمة الضرائب غير المتسقة ومحدودية الوصول إلى برامج الدعم الحكومية. وتفاقت كل هذه العوامل بسبب الافتقار إلى الرقمنة في الخدمات الإدارية ذات الصلة، مما أدى إلى استمرار عدم كفاءة العمليات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات. ويعد هذا الأمر أكثر أهمية بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات الموجودة في المناطق النائية التي تتأثر بشكل خاص بضعف البنية التحتية ونقص التدريب والخدمات الاستشارية.

وبشكل تراكمي، تقلل هذه العوائق من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات على التوسع بشكل أكبر وتعيق فرصها للابتكار والمساهمة بشكل كامل في التنمية الوطنية وخلق فرص العمل.

4. لماذا تعتبر الإيسيسكو الابتكار الشامل عاملاً رئيساً في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات

خلال الدورة التدريبية، شدد الخبراء المشاركون على ضرورة معالجة القيود الهيكلية والتشغيلية التي تؤثر على أداء على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات لما لها من أهمية استراتيجية في تعزيز الابتكار الشامل للاقتصادات الناشئة. كما أكد المشاركون على الدور الفاعل لهذين الفاعلين الاقتصاديين باعتبارهما العمود الفقري لاقتصادات معظم الدول الأعضاء في الإيسيسكو، حيث يعملان كمحركين أساسيين للعمالة وخلق القيمة المحلية والنمو الاقتصادي الشامل.

وتتمخض عن العوائق التي تعترض حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات على التمويل أو اعتماد التقنيات المناسبة أو تحسين قدراتها عدة تداعيات في الدول الأعضاء مثل تباطؤ التنويع الاقتصادي وانخفاض في تنافسية القطاع الخاص وتراجع في القدرة على مواجهة الصدمات، مثل تلك الناجمة عن تغير المناخ أو تقلبات السوق أو اضطرابات سلسلة التوريد.

وتؤمن منظمة الإيسيسكو بالدور الحاسم للابتكار الشامل في تقديم استجابة مباشرة لهذه التحديات من خلال إتاحة نظم الابتكار للجهات الفاعلة الاقتصادية الأصغر والمجتمعية، بدلاً من تركيزها على الشركات الكبرى، إذ تعي المنظمة تداعيات هذه التحديات التي تتجاوز أداء الشركات لتلامس المسار الأوسع للتنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، يؤدي ضعف الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات إلى انخفاض فرص العمل، خاصة في أوساط الشباب والنساء، ويقوض النماذج الاقتصادية المجتمعية التي دأبت التعاونيات على دعمها، ويسفر عن عواقب اجتماعية أوسع نطاقاً، بما في ذلك زيادة العمل غير الرسمي وزيادة الهشاشة الاجتماعية وضعف التماسك المجالي.



6. توصيات سياساتية

1.6. إنشاء بنية تحتية إقليمية للبيانات الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات

لحل مشكلة موثوقية البيانات وأصالتها، يتعين على الدول الأعضاء دراسة إمكانية إنشاء منصات رقمية مشتركة تسهل توحيد المعلومات التشغيلية ومعلومات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وتمويلها ومعالجتها. يمكن أن تساعد هذه المنصات الرقمية في تحقيق فعالية التكلفة عند إعداد التقارير من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الشفافية في عملياتها، وتحسين وصولها إلى برامج التمويل المستدام. وبالتالي، ستساعد هذه المنصة المشتركة في تحسين الشفافية لدى هذه الشركات والتعاونيات، وتحسين وقت تفاعلها، وتسهيل عليها تنفيذ السياسات المستندة إلى معلومات موثوقة بشكل فعال.

2.6. التحول نحو الابتكار الشامل

يجب أن يكون التحول الرقمي شاملاً لكي يتمكن جميع المستفيدين المحتملين من الحصول على هذه المزايا، بما في ذلك التعاونيات التي تقودها النساء والمجتمعات الريفية والشركات الصغيرة والمتوسطة المهمشة وغيرها من الشرائح المحرومة. ويوصى بأن تضع الدول الأعضاء استراتيجية لتوفير حلول رقمية بأسعار معقولة ودعم وبناء القدرات لهذه الفئات على وجه الخصوص. يمكن أن تتضمن الاستراتيجيات الرقمية الوطنية مؤشرات أداء تركز على الإنسان مثل الوصول المتوازن وتقاسم الفوائد والقدرة على تحمل التكاليف. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات الرقمية الوطنية مؤشرات أداء تركز على الإنسان، مثل الوصول المتوازن وتقاسم المنافع والقدرة على تحمل التكاليف. ويمكن أن تشمل الاستراتيجية أيضاً تشجيع حلول الدفع الرقمي وحلول الهوية الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات لتمكينها من الوصول الكامل إلى النظام المالي وإجراء عملياتها بطريقة أكثر كفاءة.

3.6. تعزيز الوصول إلى التمويل المستدام عبر أنظمة الإثبات الرقمي

يوصي المتخصصون بأن الطريقة المثلى لمعالجة مشكلة نقص المعلومات القابلة للتحقق في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة هي تشجيع ودعم الاستعانة ببيانات

موثقة من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات لصالح البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل صياغة عقود القروض، فضلاً عن ابتكار منتجات مالية.

سيسمح نظام تقييم الائتمان الأخضر المزود بحلول التحقق الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة بإثبات امتثالها للمبادئ البيئية والاجتماعية. وهذا سيسر عليها الوصول إلى أسواق الكربون والبرامج المالية الأخرى القائمة على تدابير الاستدامة الخاصة بالمشاريع، وبالتالي ضمان حصول الأنشطة ذات الآثار الإيجابية المؤكدة على المكافآت المالية.

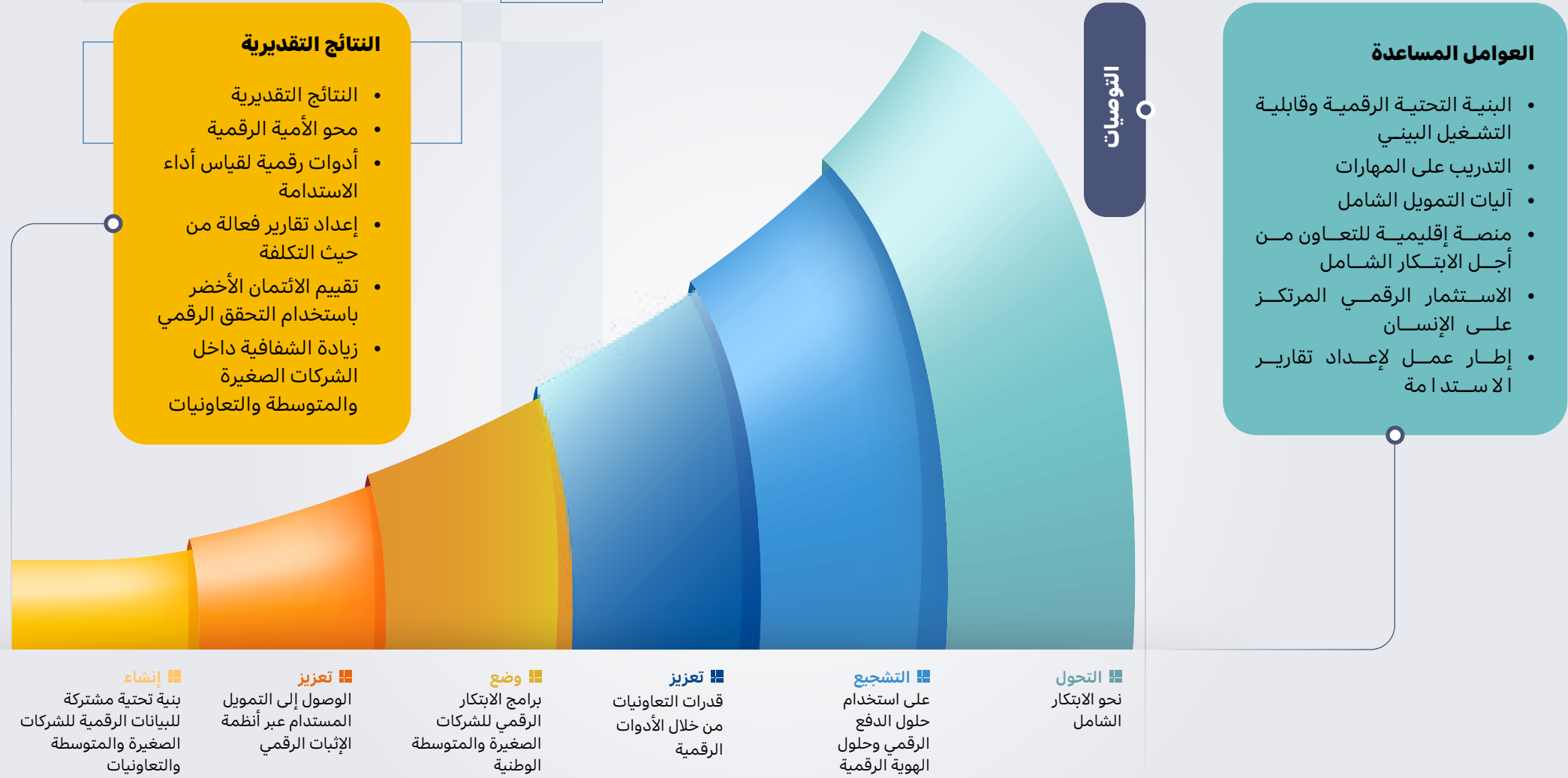
4.6. وضع برامج الابتكار الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة الوطنية

كثيراً ما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات في دمج ممارسات الاستدامة في أنشطتها التجارية. ولهذا السبب، يمكن لشبكة من البرامج داخل الدول الأعضاء أن تساعد هذه الشركات في اكتساب المعرفة والوعي بشأن الاستدامة من خلال نموذج من خمس خطوات يسترشد بمبادئ المنتدى الاقتصادي العالمي. كما يمكن استخدام برامج الدعم المالي لمساعدة الشركات في توفير الأدوات الرقمية التي تعينها على قياس أدائها في مجال الاستدامة وتسهيل عملية إعداد التقارير. ويمكن لبرامج التوعية القائمة على مبادئ مجال البيئة والمجتمع والحوكمة أن تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على دمج الاستدامة في خططها التجارية المستقبلية.

5.6. تعزيز قدرات التعاونيات من خلال الأدوات الرقمية

تشارك التعاونيات، ولا سيما تلك الموجودة في المناطق التي تعاني من نقص الموارد، في بعض التجارب مثل العمليات غير الفعالة وصعوبة الوصول إلى الأسواق. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد هذه المؤسسات بشكل كبير في التغلب على التحديات التي تواجهها في عملياتها، مثل توفير خدمات الإرشاد الرقمي وأنظمة الجرد وأنظمة التتبع وأنظمة الربط بالأسواق. ينبغي للدول الأعضاء أن تسمح للتعاونيات بالاستفادة من هذه التكنولوجيا وأن تجعل هذه الأنظمة متاحة عبر التجارة الإلكترونية لزيادة المبيعات وتحسين العمليات وتقليل الهدر. ولن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى تحسين القدرة التنافسية للتعاونيات فحسب، بل ستجعلها أيضاً مساهماً أفضل في التنمية الشاملة والمستدامة وفقاً للمنظور المجتمعي.

يوضح الشكل التالي كيف يمكن للتقنيات الرقمية، مدعومة بسياسات تمكينية، أن تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات على التغلب على التحديات وتحقيق نمو شامل ومستدام.



الشكل 5: إطار عمل الإيسيسكو بشأن الإدماج الرقمي والاستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات

7. دعوة إلى العمل

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات ركائز أساسية لاندماج جميع الدول الأعضاء بالإيسيسكو في مجالات الاقتصاد والاستدامة الاجتماعية والابتكار. غير أن هذه الإمكانيات لا تُستغل بالكامل بسبب التحديات التي تعوق الوصول إلى أنظمة البيانات والبنية التحتية الرقمية والتمويل والاستدامة.

ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي على الدول الأعضاء أن تضع الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في مقدمة أولوياتها الرقمية وخططها للاستدامة، بهدف ضمان مشاركتها على نحو تام في الخطط الوطنية.

وتؤكد الإيسيسكو التزامها بدعم الدول الأعضاء في:

- **تقوية التعاون الإقليمي** لدعم البنية التحتية الرقمية المتوافقة ومنصات البيانات المشتركة التي يمكن أن تعزز ظهور الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات ضمن النظم الوطنية.
- **توفير الدعم الفني** باعتماد سياسة رقمية وابتكارية شاملة، مع التركيز على تعزيز الوصول إلى البنية التحتية التكنولوجية والمهارات والخبرات، لا سيما بالنسبة للشباب والشركات التي تديرها النساء.
- **تيسير وضع أطر عمل** ملائمة لإعداد تقارير عن الاستدامة، بما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات الامتثال لمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

وتماشياً مع هذا النهج التعاوني، ندعو الدول الأعضاء إلى العمل مع الإيسيسكو في وضع برامج مشتركة وتوسيع نطاق برامج الابتكار الشامل، لتمهيد الطريق نحو تحول مستدام للجميع.

وبفضل جهودنا الجماعية، سوف نضمن أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات ليس فقط جهة مستفيدة، بل أيضاً محركاً للابتكار والمرونة والتنمية الشاملة.

التحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة: التحديات والفرص في إندونيسيا

تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا بنحو 61% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتوظف 97% من القوى العاملة، مما يجعلها ذات أهمية لا يستهان بها. بعد الوباء، قامت حوالي 70% من الشركات الصغيرة والمتوسطة بتسريع جهودها في مجال التحول الرقمي. هناك عدة عوامل تفسر أهمية تبني التحول الرقمي وتسريعه، فمن خلال إضافة قنوات رقمية وتقليل الاعتماد على أساليب البيع التقليدية، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة زيادة مصادر دخلها وتنويعها. كما أبلغت الشركات الصغيرة والمتوسطة عن زيادة كبيرة في الإنتاجية بعد دمج الأدوات الرقمية، فبالإضافة إلى التحسينات التشغيلية، تمكنت هذه الشركات من استخدام رؤى العملاء وتحليلات البيانات لتصبح أكثر مرونة وقابلية للتكيف. ووفرت الكثير من الوقت والجهد، مما سمح لها بالتركيز على مهام الأعمال الأساسية بدلاً من الأعمال الإدارية. وأخيراً، وبما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فإن إدارتها المالية وكفاءتها أمران ضروريان لتحقيق الاستدامة والنمو [14].

التحول الرقمي ومرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

عدد كبير من الشركات المسجلة في الأردن هي شركات صغيرة ومتوسطة (98.5%) وتستأثر بحوالي 60% من فرص العمل. وقد تمكنت هذه الشركات من الاستجابة بشكل أفضل للأزمات الاقتصادية لأنها تستخدم التكنولوجيا الرقمية. فقد عززت قنوات البيع عبر الإنترنت الاستمرارية، بينما حسنت الأنظمة السحابية الكفاءة التشغيلية، كما ساعد خفض التكاليف في حماية الوظائف. وحققت الشركات التي دمجت الأدوات الرقمية في استراتيجيتها التجارية استقراراً أكبر في إيراداتها. واتضح أن الاستثمار في محو الأمية الرقمية ضروري لنجاح التحول الرقمي [15].

التحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة المغربية

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة 93% من مجموع الشركات في المغرب وتوفر أكثر من نصف فرص العمل في القطاع الخاص. وساهمت أنظمة الإدارة الرقمية في تقليل التأخيرات التشغيلية وتحسين الكفاءة. كما سهلت التجارة الإلكترونية الوصول إلى العملاء. وأعلنت العديد من الشركات عن ارتفاع المبيعات وزيادة استقرار الوظائف. بفضل الاستراتيجيات المرتكزة على العملاء، نجح التسويق الرقمي الفعال المعتمد على البيانات في زيادة معدل النمو بشكل كبير. وحققت الشركات التي لديها إدارة ملتزمة أداء أقوى، كما لعبت برامج الدعم العام دوراً تسهلياً. ويمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة المغربية أن تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة [16].

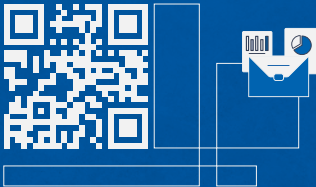
المراجع

1. Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance Improving SMEs' access to finance and finding innovative solutions to unlock sources of capital. World Bank. 2025, World Bank SME Finance, <https://www.worldbank.org/en/topic/SMEfinance>.
2. Digital Progress and Trends Report. World bank. 2023, <https://www.worldbank.org/en/publication/digital-progress-and-trends-report>.
3. The Rise of the Digital Economy and Bridging the Digital Divide. Economic Development Studies. SESRIC. 2023, OIC Economic Outlook.
4. SME Competitiveness Outlook 2025: A digital transformation roadmap. ITC SME. 2025, 110.
5. OECD. 2025, SMEs and entrepreneurship <https://www.oecd.org/en/topics/policy-issues/SMEs-and-entrepreneurship.html>.
6. Small and Medium Enterprises. UAE Government portal. 2022, <https://u.ae/it/information-and-services/business/small-and-medium-enterprises>.
7. Enhancing the Role of SMEs in the Arab World-Some Key Considerations. IMF. 2019, <https://doi.org/10.5089/9781513522760.007>.
8. Cooperatives: Driving Inclusive and Sustainable Solutions for a Better World. UN. 2020, <https://www.un.org/en/observances/cooperatives-day>.
9. The challenges facing SMEs in Morocco: A warning signal for failure. Moutie, Charafeddin et Elhamma, Azzouz. 2024, African Scientific Journal, p. 22.
10. Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance. World Bank. 2017, IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.
11. Digital transformation of Moroccan cooperatives: A case study of the Oriental region. IJAFAME. 2024, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics - IJAFAME, pp. 424-435.
12. OECD. 2025, SME digitalisation <https://www.oecd.org/en/topics/digitalisation-of-SMEs.html>.
13. The Digital Shift in Moroccan SMEs: Navigating Between Digitization, Digitalization, and Digital Transformation. JSMES. 2025, International Journal of Strategic Management and Economic Studies.
14. Digital Transformation in Small and Medium Enterprises (SMES): Challenges and Opportunities in Indonesia Tegar Ainurrokhim, , Kiskendra Hati, and Adibta, Naufal Daffa. Volume. 1, No. 1, (2024) Hal. 14-19.
15. Digital Transformation and SME Resilience: A Study of Jordan's Economic Landscape. Marwan Yousef American Academic & Scholarly Research Journal. (Vol 16, No 3 (August 2022).
16. 3Digital Transformation in Moroccan SMEs: Overcoming Barriers and Achieving Growth. Mohamed Karim Bennacer, El Massaoudi El Mahdi, and Mohamed Lahmouchi TEM Journal. Volume 14, Issue 2 (May 2025) pages 1269-1278, DOI: 10.18421/TEM142-28, May 2025.

شكر وتقدير

تتقدم الإيسيسكو بخالص الشكر إلى المتحدثين المتميزين، **الدكتورة أفريين صديقي**، الباحثة المرموقة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، **والسيد إيبوكا كويفا**، كبير مديري الاستدامة والبيئة والمجتمع والحوكمة، **والدكتور عزيز ماندي**، ممثل مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات التابعة للمكتب الشريف للفوسفات، **والسيد فاروق جيفاني**، مؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Zeroe، على مشاركتهم بأرائهم وخبراتهم، التي ساهمت بشكل كبير في إثراء الجلسة النقاشية ووضع هذه التوصية السياسية.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى المشاركين في الجلسة النقاشية، الذين أسهموا بتفاعلاتهم وأسئلهم العميقة في إثراء هذه الدورة التدريبية.



JOIN US !

انضموا إلينا

REJOIGNEZ-NOUS